

للقدم والبضع والعقود ابدالها في سواها ما وجد
بقية الناقصين يوم خرجا عن ملكه وهو بئرا دجحا
منفصل وقية للمهارب لفرقة والرهن والمكاتب
ليس لها وموجرا يرد مع اجرة مثل لعقد من تقع
لتغير بين كل واحد ومدعى المصحيح ذون الفاسد
يخلف والبايع والمسلم في ما رد مقبوضا لفرق ما خفي

فصل في السلم

وقبض اسر المال حيث العقد والعين في منفعة شرط السلم
وان لمحال مسلم به فسد ولا مع القبض فان يفسد يرد
ولو مكان العقد صار عينا وكون ما السلم فيه دينيا
وقرية كبرى وقطر ساغا تعيينه اياها لا باعنا
مقدور تسليم لدى المحل ولو بقطر لا بشرط النقل
لبيعه ولا يجوز في قدر بالورة تحصيله ذو عشر
وخير

وخير المسلم في تحله ان عاجب من عليه لو نقله
مؤنة وبانقطاع قد طرا فان بجزء ثم يتقدم خيرا
معلوم قدر في كبير جرما بيضا وفوقه بوزن اما
ملا يكال عادة فليوزن كفتت مسك مع عدد اللبن
وزن او كيل ولا يغير في القبض لا يدين فيما يصغر
كالجوز مستوي القسور والعدد والذرع في خولثيا وفسد
تعيينه المكيال والعقد بطل بفقد الاعتياد معلوم الاجل
كهرجان وكثير وزوما كالفضح الامن ذويه عدل
وفي اول شهر ربيع او الى اوله لافيه حل اول
جزء من الاول اما الشهر فهو الهلال وتمر الكثر
الى ثلاثين وما يطلق صرف الحلول وصفات تختلف
اغراضهم فيها اختلافها قلت بوجه لم يدعه نادرا
بذكره نوعا وحسنا وقتصر بالبيع ان اغني وصغر وكبير